الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

جـــامعة محمد الصديـــق بـــن يحي –جيـــجل

كلية الحقوق و العلوم السياسية

ملتقى وطني حول:

الـــتسيير الإلـــكتروني للـــبلديات

الأبعاد و الرهانات

22 فيفيري 2021 آخر أجل يوم 2021/06/15

المحور: الأسس القانونية و التنظيمية للبلدية الإلكترونية في ظل التسيير العمومي الجديد

مداخلة : أدوات التسيير الديمقراطي التشاركي الرقميكآلية للتسيير العمومي الجديد

الطالبة: بوعقال سماح

الهاتف: 05.40.71.31.73 / 07.79.95.36.44

E-mail: semahbouagal@gmail.com

جامعة باجي مختار عنابة

الملخص: لقد كثر الحديث عن المقاربة التشاركية في الأدبيات و الأبحاث التي تعنى بدراسة تنمية الإقليم أو دراسة القطاع الثالث بمختلف مؤسساته باعتباره فاعلا أساسيا فيها و قد اعترفت به الجزائر و بدوره كمجتمع مدني يسعى لتحقيق تسيير ديمقراطي التشاركي ما بين الجماعات الاقليمية و منظمات المجتمع المدني من جمعيات و تعاونيات و تعاضديات ....لكن رغم هذا الاعتراف لم تتحقق الديمقراطية التشاركية كما هو مأمول منها لذلك دعى الكثير من الباحثين إلى إدراج الآلية الرقمية من أجل تفعيلها فأطلق عليها الديمقراطية التشاركية الرقمية و في اطار توجه الجزائر نحو رقمنة القطاعات أردنا تسليط الضوء في هذه الورقة البحثية على أدوات الديمقراطية التشاركية الرقمية التي لابد من أن تتبناها القوانين للتضمن تسيير ديمقراطي تشاركي محكم.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك أربع أدوات رئسية هي: الاعلام الالكتروني، الاستشارة الإلكترونية، التشاور الإلكتروني، و المشاركة الالكترونية في صنع القرار.

Abstract

المقدمة: لقد اعترفت الجزائر بدور الديمقراطية التشاركية في دستور 2016 ، لتضيف إعتراف آخر لا يقل عنه أهمية و هو الاعتراف بدور المجتمع المدني كمشارك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، في دستور 1 نوفمبر 2020 و في اطار اتجاه الجزائر للاقتصاد الرقمي و اقتصاد المعرفة من أجل بناء اقتصاد قوي لا يعتمد على الريع في هذا السياق تم طرح الاشكالية التالية: ماهي الأدوات و الآليات التي يمكن أن تفعل الديمقراطية التشاركية ما بين الاقتصاد الاجتماعي و الجماعات الاقليمية في ظل التسيير العمومي الجديد؟

الفرضيات: توجد مجموعة من الأدوات الرقمية تفعل الديمقراطية التشاركية

الأسئلة الفرعية: ما هو الاقتصاد الاجتماعي؟ ما هو دوره؟

ما هي الديمقراطية التشاركية ؟ ماهي ألية و أدوات عملها في اطار التسيير العمومي الجديد؟

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة و تحليلها بهدف توضيح حدود المفهوم نظريا.

المبحث الأول: الاقتصاد الاجتماعي التضامني الرقمي

تعريف منظومة العمل الدولية: تعرف منظّومة العمل الدولية هذا القطاع باعتباره" مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة و التي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرّص في الوقت ذاته، على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية."[1]

تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الاوروبي:

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي فقد عرفه على أنه" «جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفَر على استقلالية القرار وتتمتع بحريّة الانخراط، والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلع أو تقديم خدمات التأمين أو التمويل ،حيث أنِ القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو بل لكل من منهم صوت واحد، وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي وتشاركي. ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية الانخراط ،تنتج خدمات يمولونها، وأن فوائضها إن وجدت، لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين

يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها."[2]

نستخلص من جملة هذه التعريفات أن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المنتجة للسلع و الخدمات التي تقوم أساسا على:

التعاون المشترك بين الاعضاء لتحقيق منفعة جماعية، اعتبار أن تحقيق المصلحة الاجتماعية العامة هدف نهائي للمؤسسة، اعتماد التسيير الديمقراطي للمؤسسة القائم على أساس العدل و المساواة بين الاعضاء (كل عضو يمثل صوت واحد) لا على أساس المساهمة المادية أو المالية في الشركة ، الانخراط في المؤسسة يكون عن طريق المبادرة الحرة، هي المؤسسات التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي التضامني و التضامني و تتخذ مجموعة من الاشكال القانونية المختلفة تعرف باسم الجمعيات و التعاضديات و التعاونيات.

---

[1]. **(الاقتصاد الاجتماعي و التضامني رافعه لنمو مدمج.المجلسالإقتصاديوالإجتماعي و البيئي)**، 2015، المملكة المغربية، www.cems.m ص 37

[2]ComitéEconomiqueetSocialeEuropéen, 'EconomieSocialedansl'UnionEuropéenne', par José Luis Monzón& Rafael Chaves.

"لا تنتمي كل الجمعيات الى الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ،الا الجمعيات التي تنخرط و تنتسب الى القيم و المبادئ اقتصاد اجتماعي التضامني ،و بهذا المعنى فإن الجمعيات الرياضية لا تنتمي الى هذه الفئة"[3]

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المُدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة." [4]

والنمو المُدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.

مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني: هيكلة الاقتصاد الاجتماعي حسب القانون الفرنسي " و تتمثل في ثلاثة اشكال قانونية :

المؤسسات ذات الطباع التعاوني :وتؤسس على مبدأ الاولوية و التسيير المشترك لنشاط و هي توجد ضمن العدد من القطاعات البنكية السكنية و خدمات التأمين و الزراعة.

مؤسسات ذات طابع تعاضدي :و هي مؤسسات المساعدة المشتركة (تبادلية) ضد مخاطر الحياة سواءا كانت صحية أو لحماية الاشخاص بواسطة خدمات تأمين الصحية ،أو الاستحقاقات المهنية .....الخ.

مؤسسات ذات طابع جمعوي : كل المؤسسات التي تجمع مختلف أشكال التجمعات الحرة للأشخاص و التي تهدف الى تحقيق نشاط اقتصادي لا يكون الربح هدفه النهائي"

نلاحظ أن هذه المؤسسات تشترك في الهدف الغير الربحي و السعي الى إشباع حاجات الجماعة من خلال تقديم السلع و الخدمات و العمل على الاستثمار في الرأس المال البشري بدل الرأس المال المادي و هي بذلك تحقق تنمية الاجتماعية و الاقتصادية معا وهي تعبر عن الوعي الجماعي.

دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني: يؤدي الاقتصاد الاجتماعي التضامني دورا هاما حيث يمكن أن تقدم الجمعيات المهنية و تعاونيات الاستهلاك و الانتاج و جمعيات حماية المستهلكين تقارير اقتصادية و اجتماعية هامة للسلطات المحلية عن السوق المحلية و الوطنية و حتى الدولية و عن قطاعات النشاطات التي تنتمي إليها وتبلغ عن أهم مشاكل و صعوبات تنمية قطاع النشاط الذي تنمتني إليه و تقترح آليات و حلول كفيلة بتذليل

---

[3](**الاقتصاد الاجتماعي و التضامني رافعه لنمو مدمج.المجلسالإقتصاديوالإجتماعي و البيئي**)، 2015، المملكة المغربية، www.cems.m، ص30.

[4]تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، موسوعة الجزيرة 2016.

الصعوبات سواء تلك المتعلقة بالانتاج أو بالتسويق و الوزيع أو الاستهلاك أو بتنظيم السوق، خاصة وقت حدوث الأزمات و يمكن أن نوجز دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ظل التسيير الرقمي من خلال مقاربين

أولا: مقاربة التشاركية الرقمية:

نشأة الديمقراطية التشاركية:

تشير أغلب البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الديمقراطية التشاركية إلى أنها ترتبط في بروزها بالولايات المتحدة الامريكية في الستينات من القرن الماضي لقضايا الفقر وسوء الأوضاع الاجتماعية دورا واضحا في الكشف عن أهميه الديمقراطية التشاركية كما كان لأسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام, وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات الاجتماعية المحلية نخبة محلية من المواطنين العاديين كان لها القدرة والقوة لتقديم البدائل الملائمة للمشاكل المطروحة على المستوى المحلي[5]

قد توالت الدعوات في القارة الاوروبية الى ضرورة انتهاج الديمقراطية التشاركية كمقاربة بديلة أزمة الديمقراطية التمثيلية، لعل ابرزها دعوة مؤتمر الاتحاد الاوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 من مارس 2004، حيث تم التأكيد على ان الديمقراطية الأوروبية في ازمة حصيلة يتقاسمها الكل وان الديمقراطية التشاركية للازمه وقيمه مضافه لدول الاتحاد الاوروبي يجب على الديمقراطية التشاركية ان تضع بديلا جديدا للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنميه التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين[6]

يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية حاليا بشكل متزايد على ما يمكن وصفه بالديمقراطية التشاركية الرقمية من خلال استخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات بهدف تعزيز الحكم التشاركي الشفاف اذ أن مزيا التوسع السريع في الاعتماد على أدوات المشاركة الالكترونية يؤدي إلى تحسين الوصول إلى المعاومة و الخدمات العامة و كذلك تعزيز المشاركة في صنع السياسات[7]

علىالمستوىالمحليتعنيعبارةالديمقراطيةالتشاركيةمجموعةمتباينةمنالتقنياتوالإجراءاتوالسبل :
كالاستقصائياتذاتالمصلحةالعامة،والاستفتاءاتالمحلية،وإجراءاتالتشاورفيالمادةالعمرانيةأوفيمادةالتهيئةالترابية،ومجالسا

---

[5]التونسي يوسف، (**أهمية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية**)، 16نوفمبر **2017**، من:http://bitl.ly/21QcjU7.

[6] ليلى لعجال، (**الديمقراطية التشاركية مقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي بالجزائر**)، مجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 05، العدد 01، تبسة، جانفي **2020**، ص 160.

[7]مغزيلي نوال،(**دور تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية**)، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد الثالث، يونيو – حيزان،2017 من: http://democraticac.de/?p=46833

لاطفالوالشبابومجالسالحكماءومجالسالمهاجرينوكذلكمجالسالأحياء .ويتمثلهدفهاالمشتركفيتشريكالمواطنين والمجتمع المدني فياتخاذالقرارالعام.

ويمكنلمشاركةالمواطنينأنتأخذشكلاتلقائياأوشكلاذاطابعمؤسسي .
ويمكنبذلكللمشاركةأنتنطلقمنالقاعدة،أيمباشرةمنالمواطنين،فيشكلتصاعدي (*bottom-up*)
غيرأنهيمكنللمسؤولينالسياسيينأيضاطلبهاوتأخذبذلكشكلاتنازليا (*top down*)

ويمكننااذلكأننميزداخلالمشاركةالمؤسساتيةبينالنموذجالهرميوالنموذجالتفاوضي.

النموذجالهرمي

يتميزبالتدخلالفوقيللسلطاتالمحليةالتيتعرضالمشروععلىالأشخاصالمستشارين .
ويهدفإماإلىنشرالمعلومةلدىالمواطنين،فيأدنىأشكالالتشاركية،أوإلىاستشارةالمتساكنينأوجزءمنهم،أو-
إذاأردناالذهابإلىأبعدمنذلك -إلىالتشاورالذييفترضتبادلاوحوارابينمختلفالأطرافالمعنيةبالمسألةالمطروحة.

النموذجالتفاوضي

يكونالمشروعفيهذهالحالةثمرةمفاوضاتجدية .و هونوعامامنتجبصورةجماعيةمنقبلكلالمشاركين .
ويتمتأطيرهؤلاءبشكليسمحلهمبالوصوللتبنيثقافةتشاركيةموحدة .
فالمساهمونفيالمسارالتشاركييندرونمنمجموعةذيخصائصمتنوعةجدا .
ويتوقفذلكفيالحقيقةعلىالمسألةالمطروحةاوعلىموضوعالتعبئة :
إذيمكنأنيتعلقالأمربالمواطنينبصفةفرديةأوبممثليالمجتمعالمدنيالمنظمأوبجماعاتالمصالحأوالخبراء،إلخ...

أدوات الديمقراطية التشاركية الرقمية:

الإعلام الرقمي: يتمثلبالنسبةللجماعةالمحليةفيوضعالمعلوماتالمتعلقةبتسييرالشؤونالمحليةعلىذمةالعموم.
تقومالجماعةالمحليةبإعلامالمواطنين و جمعيات الاقتصاد الاجتماعي و المجتمع المدني
حولمشاريعمحددةوتطلبمنهمآراءهمبصورةمسبقة.

و تعتبر البوابات الحكومية أهم وسائل الإعلام الرقمي من خلال تقديم مزيد من البيانات المفتوحة المصدر لتمكين الجهات المختلفة الخاصة و العامة من الحصول على البيانات اللازمة لعملية صنع القرار في مجالات المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية، منها إعادة توجيه الدعم الحكومي، و التخطيط لإنشاء هياكل قاعدية،

مراجعة فاعلية الإجراءات الحكومية، التخطيط لموازنة الصادرات و الواردات، تحديد تأثير كثافة السكانية على الخدمات العمومية،[8] إجراءات تنظيم السوق، و رقابة الانتاج والتخزين و التوزيع.

و من ملامحها العامة:

إتاحة الفرصة للنشر على الموقع الالكتروني

وجود إشعارات للمشتريات العامة و نتائج المناقصات على الموقع الالكتروني

وجود أدوات إلكترونية لطلب آراء الناس

نشر نتائج المشورات الخاصة بالسياسات.[9]

ا**لاستشارة الرقمية:** "ويمكناستخداماالاستشارةلإقراراقتراحالبلديةأوإبطاله .
وتتولىالجهةصاحبةالقرارتنظيماالاستشارةوتبليغنتائجهاللأشخاصالذينتمتاستشارتهم .
ويحتفظالمجلسالبلديبسلطةالقراروليملكالمواطنونبالضرورةسلطةاقتراححلولعلىالبلدية."[10]

و توجد عدة أنواع من الاستشارة الالكترونية يتمثل أبسطها في طرح أسئلة و تلقي أجوبة عليها في منتديات للنقاش مدمجة في موقع حكومي

"الاستطلاع على الخط هو النوع الثاني الأكثر شيوعا، و الذي يحدد كميا رأي المعنيين تجاه قضية ما و تستخدمه أغلب المواقع الحكومية بهدف معرفة اتجاهات المعنين تجاه قضية المطروحة للاستطلاع".[11]

التشاور الإلكتروني : تجريالجماعةالمحليةحوارامعمنظمات الاقتصاد الاجتماعي وتنشئفضاءلذلك .
يتمإعلامالمواطنينبمشروعأوبقراريجباتخاذهويمكنهماقتراحأفكاروإبلاغأصواتهم.

و عادة تكون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أين يتم التجمع و تبادل المعلومات و الآراء و التفاعل و التعبير ، و سبر الآراء و التأييد و المعارضة مع امكانية التعبير باستخدام الوسائل المختلفة نصا ، و صورة، و صوتا.

---

[8] مبادرات البيانات المفتوحة و البيانات الضخمة ، البوابة الإلكترونية لحكومة البحرين، من: http://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut

[9] هيئة تنظيم الإتصالات، خطة المشاركة الإلكترونية عبر البوابة الرسمية لدولة الإمارات للمساهمة في تحقيق التنميةالمستدامة 2016، ص 19 من: https://government.ae/-/media/guidelines/National-eParticipation-Plan

[10] المنظمةالدوليةللتقرير عنالديمقراطيةDRI الديمقراطيةالتشاركيةعلىالمستوىالمحلي، مكتب تونس.

[11] أحمد أمين فورار، الديمقراطية التشاركية و أدواتها الرقمية، منطلقات نظرية و تطبيقات عملية، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد 15 العدد1 ، 2018، ص 287.

اتخاذالقرار بصورةمشتركة إلكترونيا: ويمكنأنتُجبَرالجماعةالمحليةعلىأخذمقترحاتالمواطنين أو الجمعيات بعينالاعتبارعنداتخاذهاالقرار .وبذلكيسمحالتشاوربإدماجمختلف الفاعلينالمحليينبشكلمباشروأكثرفعاليةفيمساراإعدادالقرارعندمايتعلقالأمربمشروعمعين.

تتخذالجماعةالمحليةوجمعيات الاقتصاد الاجتماعيقراراتمشتركةحولبعضالمسائلوالرهاناتالمتعلقةبالسياساتوالتصرفالمحليين .و يمكنأنيُتخذالقرارالمشتركبطريقتين:

الانتاجالمشتركأوالشراكة:حيثيتمإعدادالمشروعبشكلمشترك . وتشاركالجمعياتفيإنجازالمشروعمعالفنييننويبلورونالحلولسويا.

التفويض:حيثتفوضالسلطاتالمحليةجزءامنسلطتهاللجمعياتوتقبلتطبيقالقراراتالمتخذةمنقبلهم.

ثانيا: مقاربة الحاجات الاجتماعية: تقوم هذه المقاربة على أن دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو تقديم سلع و خدمات لتغطية الحاجات الاجتماعية الغير ملباة كليا أو جزيئا من طرف السوق أو الدولة فهو يقدم استجابة للحاجات الاجتماعية للأشخاص

- ماهي الحاجة الاجتماعية؟

تنتج الاحتياجات الاجتماعية من البناء الاجتماعي، وهذا في سياق تاريخي وجغرافي معين. لذلك فإن الاحتياجات الاجتماعية لها السمة التطور باستمرار.

تصبح الحاجة اجتماعية عندما تؤثر في نفس الوقت على مجموعة من الأفراد ويتم إدراكها/الاعتراف بها على هذا النحو من قبل كل أو جزء من هذه المجموعة ، لدرجة أن فكرة إشباعها تبدو بديهية.

إن تطوير الاستجابات للاحتياجات الاجتماعية يرقى إلى اعتبار المشكلات الاجتماعية التي يواجهها السكان في سياقاتهم المكانية والزمانية المختلفة ، والتي يجب إيجاد حلول لها.

ظهرت احتياجات اجتماعية جديدة تدريجياً في مواجهة التغيرات في مجتمعنا. على سبيل المثال، شيخوخة السكان تخلق أوضاعًا جديدة، العزلة والتبعية، زيادة عدد الأسر والوظائف ذات الوالد الوحيد

يمكن رصد الاحتياجات الاجتماعية الجديدة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي على الصفحات التي يعبر فيها المواطنون عن احياجاتهم

كما يمكن فتح قاعدة بيانات خاصة على مواقع السلطات المحلية للاستقبال مطالب الجمعيات حول قضية اجتماعية و أو رفعالتماسات إلكترونية الى السلطات الحكومية من أجل تلبية حاجيات السكان أو طلب الدعم لتلبية هذه الحاجيات أو تحسين إشباعها.

المبحث االثاني: التسيير العمومي الجديد

عرّف الدستور الجزائري الجماعات الإقليمية في المادة 16: الجماعات الإقليميّة للدّولة هي البلديّة والولاية .البلديّة هي الجماعة القاعديّة.[12]

تنظيم و تسيير الجماعات الاقليمية:لقد حرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لنص القانون الجديد رقم 11 10 المؤرخ في: 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية القانون رقم 12 / 7 المؤرخ في: 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية باعتبار كل من البلدية والولاية المجالس التي تشكل إطار المؤسسات لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري ويلزم المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية وقانون الولاية استشارتهم لمؤسسات المجتمع المدني في كل الخيارات ذات الأولوية لا سيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية.

تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية للجمعيات على مستوى الجماعات المحلية. كما اشار إليه الباب الثالث من قانون البلدية والمعنون تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية. "المادة 13: يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية و كل خبير و/أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشطاتهم."[13]

و تم في أفريل 2017 إطلاق الورشة التاسعة من النموذج "كبدال" للتنمية المحلية و الديمقراطية التشاركية الذي تمت المبادرة إليه برسم التعاون الثلاثي ما بين الحكومة الجزائرية 2.7 مليون دولار، 7.7 مليون دولار الاتحاد الأوروبي، 200 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يسهدف هذا البرنامج بناء حوكمة تشاركية شفافة من أجل تلبية حاجيات المواطنين يتم تمويله من طرف الحكومة الجزائرية بـ مليون دولار و الاتحاد الأوروبي و برنامج هيئة الأمم المتحدة لفائدة تنمية البلديات النموذجية[14]

خاتمة و توصيات:

[12] دستور الجزائر المادة 12.
[13] المادة 13 من قانون البلدية رقم 11 /10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 يونيو 2011.
[14]وكالة الأنباء الجزائرية، إطلاق الورشة السابعة من برنامج كبدل لبلدية الخروب من:http://ar.aps.dz/regions/41663

برنامج رقمنة كل القطاعات من أجل إعادة تنظيم الدولة و بناء اقتصاد قوي

بعد استحداث وزارة الاحصاء و الرقمنة التي تهدف إلى رقمنة كل القطاعات من أجل تشكيل قاعدة بيانات اللازمة لتوفير المعلومات المناسبة و توفيرها لكل المؤسسات التي تحتاجها من أجل علمية صنع القرار و في اطار تبني الجزائر الجديدة لمبدأ الديمقراطية التشاركية كما تضمنه دستور 2016 و بمشاركة المجتمع المدني هذا الأخير الذي تم الاعتراف به في دستور 1 نوفمبر 2020 و الذي تجسد واقعيا من خلال إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، و من مهامه السهر على تنظيم عمل الجمعيات في مشاركة السلطات المحلية في اطار الديمقراطية التشاركية هاته الأخيرة لم توضح القوانين آلية عملها و أدواتها اللازمة لتفعيلها، لذا نوصي بسن القوانين التي تجسد أدوات الديمقراطية التشاركية و في اطار التوجه نحو الاقتصاد الرقمي فلابد من الأخذ في الاعتبار الجانب الرقمي فيصح القول اعتماد أدوات الديمقراطية التشاركية الرقمية وهي:

الإعلام الرقمي، الاستشارة الرقمية، التشاور الرقمي، و المشاركة الرقمية في صنع القرار.